المحاضرة الثانية:

أولا–أنواع الفساد

يتخذ الفساد أنواعا وتصنيفات و أوجها عديدة، يتجلى في أحد منها أو يجمع بعضها أو كلها و عند التعميق في محتوياته نجد أنه يصنف إلى عدد من الأنواع و المسميات منها:

1.الفساد الدرجات الوظيفية الدنيا :وهو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي.

2.فساد الدرجات الوظيفية الكبرى :و يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أشمل وأخطر لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة فهو يتحقق عندما يتحالف نوعان من الفساد مثلا الفساد الإداري و السياسي ، وهو أمر يحدث عندما تفصل قوانين الانتخابات وعندما تتعرقل التشريعات التي تهدف للحيلولة دون تضارب المصالح المالية لدى الوزراء و النواب و قيادات الإدارة العليا ،وتتداخل و تتشابك هذه الأدوار الثلاثة لتصبح الدولة و أموال مواطنيها محلا للنصب و السرقة المقننة.

3. الفساد المحلي : يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا يأتي عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.

4.الفساد الدولي :وهو الفساد الذي يأخذ أبعادا واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها العولمة بفتح الحدود و المعايير بين البلاد و تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر .وقد تترابط الشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية فتأخذ شكل منافع ذاتية متبادلة يصعب التفريق بينهما .وفي هذا النوع تكمن الخطورة العظمى على المدى الواسع.

5. الفساد المؤسساتي : حينما تكون مؤسسة الدولة هشة وضعيفة بما يصبح معه جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد.

6. فساد القطاع العام :القطاع العام يعد مرتعا خصبا لانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب عن المصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة .فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى دكاكين يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل

أهداف لا علاقة لها بأن تربح المنشآت والشركات العامة أو تخسر مادامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل التستر على فساد الكبار أحيانا.

7. فساد القطاع الخاص : أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما يشير التقرير إلى أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

8. الفساد السياسي : و يتعلق بالانحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي(المؤسسات السياسية في الدولة) و يقوم هذا الفساد على أساس سلب الحريات و عدم المشاركة بالقرار و التفرد بالسلطة و عدم احترام الرأي الآخر و العنف في مواجهة المواقف . ويعد الفساد السياسي أحد أخطار أنواع الفساد وقد اعتبرته أغلب الدراسات التي عنيت بموضوع الفساد، على قمة الهرم بين أنماط الفساد الأخرى(الإداري و الاقتصادي) وسببا لها في ذات الوقت، فأحد عوامل ديمومة من هم في السلطة من الفاسدين هو انتشار ثقافة الفساد، على حساب مفاهيم النزاهة و العفة و الأخلاق و من أجل إعطاء المفهوم بعد الوصفي و التعريفي سوف نقوم بإعطاء بعض الآراء الواردة في بيان ماهية الفساد السياسي.

9.الفساد الإداري : يتعلق الفساد الإداري بمظاهر الانحرافات الإدارية أو التنظيمية و هو تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية ضمن منظومة التشريعات و القوانين والضوابط و منظومة القيم الفردية ،ويتم داخل الإدارات و الوحدات الحكومية من قبل صغار موظفي الحكومة، و يواجهه أفراد المجتمع بشكل يومي عند التعامل مع جهات حكومية و إدارات عمومية ،وعلى الرغم من أن الفساد الإداري قد يقع في غياب الفساد السياسي، و في ظل حكومة ديمقراطية ،فإنه و في كثير من الأحيان يسير كل من الفساد الإداري و الفساد السياسي جنبا إلى جنب ،بل و يدعم كل منهما الأخر ،وذلك في إطار توزيع الأدوار بين القمة و القاعدة (المركزية و اللامركزية)حيث تنتشر عدوى الفساد من قمة الهرم السياسي إلى القاعدة من صغار الموظفين، فيسلك هؤلاء نفس المسلك الذي يسلكه كبار الموظفين ،وفي أحيان كثيرة يتلقى صغار الموظفين التعليمات من هؤلاء الكبار للقيام ببعض ممارسات الفساد ،وعندئذ يكون الفساد السياسي هو الراعي الرسمي للفساد الإداري.

ثانيا–خصائص الفساد:

1. الفساد يشكل خرق وانتهاك للواجبات الوظيفية الناتجة عن ممارسات خاطئة مرتبطة بالمنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

2.يتصف الفساد بالسرية وينطوي على التحايل والخديعة وبأساليب غير مشروعة وبممارسات غير قانونية وغير أخلاقية، وقد يصبح الفساد ظاهرة علنية في حالة استفحاله ويصبح شيء عادي غير مستهجن.

3. عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص، حيث يتم اشتراك أكبر من طرف(أفراد، مؤسسات، دول) ويتضمن الالتزام بالعمل المتبادل والمصلحة المتبادلة.

4. يقوم الفاسد بالتمويه عن النشاط الذي يقوم به.

5. يرتبط بمظاهر التخلف مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت.

6. سرعة انتشاره وتتم بازدياد نفوذ الفاسدين مما يعزز القوة الضاغطة على باقي أعضاء أجهزة الإدارة حيث انتشاره هي سمة عالمية عابرة للقارات في ظل تحديات العولمة والأسواق المفتوحة والانفجار المعرفي.